الوعد لفلسطين: مهمة تنتظر الإنجاز

بقلم دكتور لؤي شبانة، مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية

قبل 25 عامًا، أُنشِئَت السلطة الفلسطينية لتتولى إدارة المناطق الخاضعة لحكم فلسطيني ذاتي، وبدأت بوادر الاستقلال والسلام تلوح في الأفق. وفي الفترة ذاتها تقريبًا، تحديدًا في عام 1994 ، اجتمع العالم أجمع في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة لصياغة رؤية جديدة فيما يخص السكان والتنمية. وفي اختتام أعمال المؤتمر، صادقت 179 حكومة على برنامج عمل السكان والتنمية الذي ركز، للمرة الأولى، على حياة البشر وليس على الأهداف الديموغرافية كأساس للتنمية المستدامة.

وقد تم الإعتراف بأن قدرة الأفراد على اتخاذ الخيارات الإنجابية بحرية ومسؤولية وبأن حصول الجميع على الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هما حق من حقوق الإنسان الأساسية. وتم إعلان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كشرط مُسبَق لتحقيق التنمية. أما في فلسطين، فقد كانت التحديات هائلة، وكان على الفلسطينيين أن يبذلوا المزيد من الجهد من أجل بناء الدولة فيما هم يسعون – في الوقت ذاته – نحو تحقيق الإنجازات للوفاء بوعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

شكل عام 1994 معلمًا بارزًا بالنسبة للفلسطينيين بأكثر من شكل: فمع إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أصبح بمقدور الفلسطينيين للمرة الأولى أن يقدموا إحصاءات رسمية عن السكان، إلى جانب تزويد أصحاب القرار والباحثين والمؤسسات الإنمائية ببيانات موثوقة يستندون إليها في التحليل والتخطيط لبرامج التنمية التي تمس الحاجة إليها.

وفي الفترة التي توليت فيها رئاسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 2005 إلى عام 2009 ، كان الجانب الأكثر تحديًا في العمل هو الجمع بين الأهداف الوطنية و جداول أعمال التنمية العالمية، ولا يزال هذا التحدي قائمًا حتى اليوم. وفي واقع الأمر، تكمن خصوصية فلسطين في هذا الجمع المركب بين مناهج بناء الدولة، والسعي من أجل التنمية، والاستجابة للأزمة الإنسانية المتواصلة، والكفاح الوطني من أجل التحرير. وهذه الصورة لم تتغير. أتذكر أنه وقت إجراء التعداد السكاني الأول عام 1997 ،لم يكن باستطاعة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاء الفلسطينيين في القدس الشرقية بسبب سياسات الاحتلال، فيما أن التعداد الثاني الذي أجري بعد عشر سنوات عام 2007 تطلب بذل جهود مضنية للعمل في ظل سلطتين مختلفتين في غزة والضفة الغربية. وقد تدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان بنجاح لتيسير العملية وأمكننا إجراء التعداد الثاني، مع أن نشر البيانات استغرق عدة أشهر بعد ذلك بسبب التحديات المختلفة. لقد كان ولا يزال من الممكن تحقيق النتائج المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، رغمًا عن الصعوبات التي تفرضها البيئة الفلسطينية المعقدة، حيث أن كيانًا يعيش مرحلة ما قبل الدولة يجتهد للانضمام إلى المعايير الدولية.

لا تزال فلسطين الآن، كما كانت في عام 1994 "في طور البناء". ويزيد على ذلك تدهور الوضع على أرض الواقع، حيث تسود مشاعر خيبة الأمل واليأس، وتُفرض المزيد من القيود ويستمر الحصار على غزة مما يعزلها فعليًا عن سائر العالم.

ومع ذلك، حققت فلسطين تقدمًا ملحوظًا نحو تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في التخفيض الملموس الذي شهدته وفيات الأمهات، من 74 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية عام 1995 إلى 16.7 في عام 2018.

كما لعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دورًا فعالًا في دمج الصحة الجنسية والإنجابية في الرعاية الصحية الأولية. إذ انخفضت نسبة النساء بين 49-20 سنة اللواتي أفدن بأنهن تزوجن قبل بلوغ سن الـ 18 عامًا من 36 في المائة إلى 24 في المائة بين عامي 2010 و2014، وانخفضت الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة من 15.6 في المائة إلى 10.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

لكن مازالت وعود المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأوسع نطاقًا حول التنمية التي تتمحور حول الإنسان والكرامة والتمكين بعيدة المنال عن الشابات الفلسطينيات. لنأخذ على سبيل المثال ما قالته لنا ابتهال محمود، وهي شابة من غزة تبلغ 24 عامًا: "في أوقات الحرب، كثيرًا ما أفكر: ما المغزى من أن أتزوج وأكوّن أسرة لي ثم أفقدها بين عشية وضحاها؟" إن ما يلزم للنهوض بالتنمية الفلسطينية، هو ضمان أن يكون للأشخاص مثل ابتهال مستقبلًا ذا معنى. إن وعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بضمان الحقوق والخيارات الإنجابية للجميع أمر أساسي في هذا المسعى.

إن أهم ما نخرج به من عملنا لمدة 25 عامًا على جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو أن الفلسطينيين قد اكتسبوا قدرة استثنائية على الصمود على الرغم من كل الصعاب. ومن ضمن الإنجازات البارزة، إنشاء وزارة لشؤون المرأة تتولى قيادة العمل على تمكين المرأة، ومصادقة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويعود الفضل في كل هذا إلى الشراكة التي تنسجها القيادة الفلسطينية مع المجتمع المدني الناشط.

سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع العديد من الشركاء في مناهضة العنف ضد المرأة، حيث يجري التحضير لحملة في هذا الخصوص. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليًا بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء على تحديث دراسة استقصائية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، سعيًا لتعزيز الجهود ومعالجة القضية من خلال مجموعة من برامج التدريب وبناء القدرات.

نحن لن نتوقف عند هذا الحد، بل سنواصل العمل الجاد مع شركائنا ونمضي قدمًا معًا لدعم الفلسطينيين إلى أن يصبح وعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالكرامة والتمكين والفرص أمرًا واقعًا لكل فلسطيني وفلسطينية. ثمة محطات بلغناها بالفعل، ولكن الرحلة نحو تحقيق كل من وعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والوعد الذي قُطِعَ للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوقه الكاملة لا تزال مستمرة ولاتزال هذه المهمة تنتظر الإنجاز.